2020/114

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 13 جويلية 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي – مرحلة أولى

فصل وحيد :

تتمّ الموافقة على عقد القرض، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 13 جويلية 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار، بمبلغ قدره مائة وخمسون مليون (150.000.000) أورو، لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي-مرحلة أولى.

2020/114

الواردات عدد
11 اوت 2020
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب 2020/114

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المتعلقة بالمساهمة في تمويل "برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي-مرحلة أولى")

في إطار تفعيل مبادرة الشراكة من أجل الاستثمار بين تونس وألمانيا (إعلان النوايا المبرم بتاريخ 2017/06/12)، تم بتاريخ 13 جويلية 2020، إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (**KfW**) بمبلغ **150** مليون أورو أي ما يعادل حوالي 480 مليون دينار **في شكل دعم لميزانية الدولة** للمساهمة في تمويل "المرحلة الأولى من برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم لميزانية الدولة يتم تنفيذه على أساس برنامج مشترك بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير (**BM**) والوكالة الفرنسية للتنمية (**AFD**) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (**JICA**) والبنك الإفريقي للتنمية (**BAD**)، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي.

أهداف البرنامج

يهدف البرنامج، الذي تتولّى الإشراف على تنفيذه وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، إلى معاضدة مجهودات الحكومة التونسية في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات في القطاع العمومي بهدف تحسين نجاعة المؤسسات العمومية والإدارة التونسية بصفة عامة، بما يمكن من جلب الاستثمارات على المدى المتوسط ودعم الاقتصاد الوطني. وستساعد الموارد المالية المتأتية من هذا الدعم المشترك على إرساء أسس الانتعاش الاقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات لتعزيز الصلابة والإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتحفيز القطاع الخاص وتحسين الشفافية ومردودية القطاع العمومي.

مكونات البرنامج:

باعتبار أن القرض موجه لميزانية الدولة لدعم الإصلاحات في القطاع العمومي، فقد تم إرفاقه بمصفوفة الإصلاحات التي وضعتها الحكومة التونسية بالاتفاق مع الجهات الممولة. وتتركز هذه الإصلاحات حول أربعة محاور :

المحور الأول: تحسين نجاعة قطاعات النقل والطاقة وخدمات الدفع الالكتروني
المحور الثاني: تطوير حوكمة المؤسسات العمومية وتحسين أدائها
المحور الثالث: تحسين أداء الإدارة العمومية والتصرف في المالية العمومية
المحور الرابع: النهوض بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي

وسيتم تجسيم مختلف هذه المحاور عبر تمشي مرحلي يمتد على 3 سنوات (2020-2022) لوضع وتنفيذ جملة من الإصلاحات منها بالخصوص:

- مراجعة سياسة الدعم الطاقي بصفة دورية
- مراجعة مقاييس تعيين الممثلين بمجالس إدارة بالمؤسسات العمومية ونشر التقارير المالية والقوائم المالية المدققة بصفة منتظمة

- إضفاء مزيد الشفافية على مستوى التصرف في المالية العمومية من خلال نشر تقارير الدين الخاصة بالإدارة العمومية والتقارير المالية للمؤسسات العمومية من طرف وزارة المالية بموقعها الرسمي
- وضع آلية لضمان خلاص فواتير الماء والكهرباء والتطهير من طرف الهياكل العمومية التي تتلقى اعتمادات ضمن الميزانية بما يضمن استمرارية سير المرافق العمومية الأساسية
- إحداث وتفعيل منظومة "المعرف الوحيد للمواطن"
- إصدار الأمر الحكومي المتعلق بالوظيفة العمومية العليا
- تدعيم آلية الحراك الوظيفي من الإدارة المركزية إلى الجماعات المحلية
- الرفع من عدد "دور الخدمات" لفائدة المواطنين
- التصريح الجبائي عن بعد
- اعتماد المراجعة المحدودة كمنهجية جديدة للمراقبة الجبائية.

الشروط المالية للقرض

يخضع القرض للشروط المالية التالية:

- نسبة فائدة: **0.9%** سنويا
- عمولة التعهد: **0,25%** من المبلغ المتبقي للسحب
- فترة السداد: **15** سنة منها **5** سنوات إمهال

وتسند المؤسسة هذا القرض من مواردها الخاصة، أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفره الحكومة الألمانية سنويا، ويحظى القرض بضمان الحكومة الألمانية في حدود 95%.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

2020/114
الواردات عدد
11 أوت 2020
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي